

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة والإجراءات والمبادرات الأخرى

بيان مقدم من الشبكة النسائية الأفريقية للتنمية والاتصالات، وشبكة منظمة أكينا ماما وا أفريقيا، ورابطة المرأة الأفريقية للبحث والتطوير، ومبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة، ومنظمة التضامن النسائي الأفريقي، ومنظمة سيرفيتاس بالكامبيرون، والمنظمة المعنية بتعزيز القانون والتنمية لصالح المرأة في أفريقيا، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 070114 13-60124X (A)



## البيان

ترحب المنظمات غير الحكومية المؤيدة لهذا البيان بالموضوع ذي الأولوية للدورة الثامنة والخمسين للجنة المتعلق بالتحديات التي تواجه والإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لصالح النساء والفتيات، وتسلسل الضوء على الإجراءات الأساسية التي ينبغي أن تتخذها الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل وضع خطة تحول لمواصلة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولإنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي السنوات التي انقضت منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، سجلت أفريقيا ككل، نموا اقتصاديا مثيرا للإعجاب، ولكن إذا من وجهة النظر إلى البلدان كل على حدة، فإن هناك عددا كبيرا منها لم يستطع ترجمة تلك المكاسب الاقتصادية إلى نمو شامل يضع الأمن البشري في المركز. وعلى الرغم من اقتراب عام ٢٠١٥ بسرعة، فإن أوجه عدم المساواة الصارخة بين الأغنياء والفقراء، وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وبين المرأة والرجل، لا تزال تشكل مخاطر جسيمة تؤثر على استمرار ما تم إحرازه من تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا تزال أفريقيا بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ميادين القضاء على الفقر المدقع والجوع، وخفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات وضمان الاستقرار البيئي. فعدم تسريع خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف في هذه الميادين المتباطئة، من شأنه أن يفضي إلى عواقب وخيمة على الأمن البشري، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات، بما في ذلك أمنهن في المجالات الصحية والاقتصادية والغذائية والسياسية والبيئية والمجتمعية والشخصية.

إننا ندعو إلى التعجيل بتنفيذ تدابير ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم الدعم الكامل لمبادرات محورها الناس، وتعود في ملكيتها وتنفيذها إليهم، وتضع حقوق الإنسان للمرأة ونماء المرأة في مركز اهتمامها. وفيما تستمر المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فإننا ننضم إلى فئات المجتمع المدني الأخرى في الدعوة إلى وضع خطة تحول على الصعيد العالمي، وتحديد هدف قائم بذاته لتحقيق المساواة بين الجنسين، وإعمال حقوق المرأة وتمكينها؛ هدف يستند إلى حقوق الإنسان ويعالج علاقات القوة غير المتكافئة. ونشدد أيضا على أهمية إدماج المساواة بين الجنسين، وحقوق المرأة وتمكين المرأة بصورة مطردة في الإطار بكامله.

وهناك أمثلة موجودة في أفريقيا على كيفية التصدي للتحديات الإنمائية، وهو ما يسهم في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فينبغي للحكومات أن تبدي

الإرادة السياسية اللازمة لتكييف تلك الحلول للواقع المحلي، ولتوسيع نطاق تلك المبادرات، حسب الاقتضاء، في إطار خطة إنمائية متكاملة وشاملة.

إننا نؤيد رؤية الاتحاد الأفريقي في جعل أفريقيا مزدهرة تعيش في سلام مع نفسها ونرحب بتقرير الفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي يشير إلى أن السلام والوصول إلى العدالة ليسا من التطلعات الإنسانية الأساسية فحسب، ولكنهما أيضا حجرا الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن يتخذ الدور القيادي للمرأة موقعه في صميم عملية بناء السلام في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن يُترجم قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ إلى عمل حقيقي على أرض الواقع، بخاصة في البلدان التي تعاني من نزاعات والبلدان التي خرجت مؤخرا من نزاعات.

ونحن نحث الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على تنفيذ قوانين وسياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي هدفها التصدي للتحديات الإنمائية، بتحقيق العدالة الاجتماعية والعدل بين الجنسين. ويشمل ذلك تصديق الجميع على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا وتنفيذه، وهو البروتوكول الذي يلزم الدول باحترام جميع حقوق المرأة، بما في ذلك إتاحة إمكانية الحصول على خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونؤيد أيضا تنفيذ أنشطة تنفيذية وخدمات شاملة في المجال الجنسي ومجال الصحة الإنجابية لصاح الشباب.

إن مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في القطاعين العام والخاص أمر بالغ الأهمية لنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإننا نحث الحكومات على تنفيذ الإعلان الرسمي المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في أفريقيا في جميع القطاعات. وفي ما يتعلق بحصة الشباب الأفريقي في هذا المجال، فإن على القطاع الخاص أن يكفل حصول الشابات على فرص عمل، وحصولهن على أجر مساو لأجور الرجال. ونحن نؤيد الاعتراف بما تقوم به المرأة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتحقيق ملكية المرأة للأراضي وحصولها على الطاقة والمياه والائتمان والمدخلات الزراعية، لتكون هذه تحت تصرفها. وينبغي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تخصيص الموارد اللازمة لتيسير توصيل التكنولوجيا ونقل المعلومات إلى المرأة في المناطق الريفية.

وينبغي أن تشدد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على عدم التسامح إطلاقا إزاء جميع أشكال العنف المرتكب ضد النساء والفتيات. وينبغي إتاحة الموارد لكفالة وصول المرأة إلى العدالة، وحماية الضحايا وإتاحة حصولهم على خدمات جيدة في مجال الرعاية الصحية.

وإننا ندعو إلى تحقيق مشاركة ذات مغزى بين الحكومات والمجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها ورصدها. ونحث بوجه خاص على إدراج النساء المهمشات، بمن فيهن أولئك اللائي يعشن في أحياء فقيرة في المدن أو في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، أو في المناطق النائية أو الريفية، وذوو الإعاقات، فضلا عن إشراك المجتمعات المحلية الفقيرة في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونؤكد بقوة من جديد الدعوة إلى الإسراع في أعمال التنفيذ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بتكريس الإرادة السياسية والحكم الرشيد والموارد المالية لهذا الغرض. ونعرب عن تأييدنا التام لتنفيذ مبادرات تضع حقوق الإنسان للمرأة ونمائها في صميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وندعو إلى ذلك.